

من وزير الصناعة
إلى
السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
(السيد المالك العام بنزاعات الدولة)

الموضوع : حول طلب إرشادات في خصوص قضية.
المرجع : مراسلتكم عدد 16192 المؤرخة في 30 أوت 2013.
المصاحبة : تقرير حول قضية رخصة برج الخضراء الجنوبي.

وبعد، نبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع المشار إليه أعلاه والمنعقدة بطلب
مواثقتكم بإرشادات حول موافق الوزارة بخصوص إحالة جزء من حقوق والتزامات
شركة كويهاجور لويف لاند غار كروبريشن* في رخصة برج الخضراء الجنوبي لعائلة
شركة لاندركو بلكس تونيزيا كيمبسي، لتعرف بإعلامكم بما يلي :

- بالرجوع إلى الشكوى الواردة على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة
الابتدائية بتونس تحت عدد 70279-46/2013 بتاريخ 21 ماي 2013، يتبين أنها
تضمنت العديد من الاتهامات الخطيرة التي لا تستند إلى مؤيدات وقرائن جديدة تخول
توجيه اتهامات تجاه الأشخاص المذكورين بالشكوى... كما تضمنت لدعوى العديد من
المعطيات الخاطئة التي تتم عن عدم إتمام بإجراءات إسناد رخص المحروقات والتشريع
الجاري به في مجال الطاقة.

وباعتبار هذه القضايا كانت في صحة الإجراءات الواردة بالشكوى المذكورة من ناحية وانحرافا لحرية تسييرها من ناحية ثانية، فإن مصلحة الوزارة لا يمكنها حثها بتوجيه أو إقناع ومن باب أولى إلغاء أو إجراء بخلافه، فنظراً لما سيؤول إليه البحث فنتقدم بالتفويض في العرض لدى الخاصي لتتفق الأول بالتمسك بالسياسة الاقتصادية الأثرية بتونس.

- ولقد إخطبناكم علماً بما يتفرغ لها من معطيات حول القضية، تواليكم مسجداً هذا الملف في العرض بتضمن الوثائق والمعطيات المتعلقة بإسناد رخصة البحث عن المحروقات بوجع الخضراء الجنوبي وإعلاء العنق والاضرابات فيها لتتعد لتلك الشركة لتتبعو بتونس تواليها كعملية، ونسأل الوزارة على دعمكم لتلك الجهة لإتخاذ إجراءاتها.

- لقد ذكرنا من تقريرنا بفترة المعاملات والجنة الوطنية لتقسي العنق حول الرشوة والفساد عدة تعالوات مطبوعة في مجال قطاع المحروقات منسوبة إلى العديد من السلاطين والشركات الأجنبية والوطنية، وقد تمت لعدة المرات إلى الجهات القضائية المختصة وأصل التعقيب حالية فيها (على لورال الفرنسية عدد 3613 المنشورة لدى مكتب التعقيب عدد 10 بالمعركة الأثرية بتونس)... غير أن التعقيب وقت في هذه الملفات يشهد بظننا، وحتى تتمكن الوزارة من متابعة تطورات هذه القضايا، فالرجاء موافقتنا بالمر المستحذك حول كل الأبحاث الحالية.

- نعمل الوزارة حثياً بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في قطاع الطاقة والوزارة المتكئة بالحوكمة ومفومة لتسد على اتخاذ إجراءات صلبة لإضفاء مزيد من الشفافية في التعرف في سندات المحروقات ومزاومة الأملر لتتريمن المتعمق لها لتقطاع على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتلقة التي هي بمسند الأعداد حاليها.

وتسليم.

التوقيع: 
الاسم: 